بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله : نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد النبى وأزواجه أمهات المؤمنين ، وذريته وأهل بيته كما صليت على آل ابراهيم ــ إنك حميد مجيد .

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ، ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون » (آل عمران ١٠٢) .

« يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا » (النساء ١) .

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما » . (الأحزاب ٧٠ ــ ٧١) .

أما بعد

ــ فقد حاز الشرف فى إخراج هذا السفر النفيس إلى عالم الطباعة ــ لأول مرة ــ العلامة الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة ــ المدرس بالمسجد الحرام ــ حيث قام ــ رحمه الله ــ بتخريج نصوصه وربما شرح غريب أحاديثه ، أو نبه على فائدة ، أو ترجم لبعض من ذكر فيه من الأعلام مع الإشراف على طباعته معتمدا ــ فى ذلك ــ على ثلاث نسخ مخطوطة ، وذلك فى سنة ١٣٥٥ هـ فجزاه الله خيرا ، وأحسن مثوبته .

ثم تتابع الناس على طباعته مع حواشى الشيخ رحمه الله وحصلت الهداية ــ لكثير ــ بسببه ، وعظم نفعه ، فرجع الفضل إلى السابق ، وإن عدم من اللاحق ذكرا أو شكرا .

وكتاب الكبائر ــ كما قال محققه الأول ــ « نافع مفيد فى بابه : فهو عضد الخطيب والواعظ وسلوى الحائر والجازع ، وترقيق قلب القاسى ، وتزهيد عن فضول حطام الدنيا وزجر عن المعاصى والمهلكات الفواقر » .

وذلك ببركة ما اشتمل عليه من مواعظ الآيات البينات ، ورقائق الأحاديث الشريفات ، وزواجر القصص والأشعار ، فضلا عن الأحكام الفقهية ، والآثار عن السلف الصالح .

ــ وقد كان شوق بعض المتعلمين ــ من أهل الدين ــ إلى تكميل مقاصده ــ من زيادة إيضاح أو تصحيح رواية ، أو تحرير لفظ ، أو ترتيب نظم ، أو حذف حشو ــ قد صدهم عن هذا الكتاب ، وحال بينهم وبين الإفادة منه .

فلذلك توجه العزم ــ بعد الاستعانة بالله تعالى ، ومنه الحول والقوة ــ إلى إزالة تلك الموانع ، وإماطة ما كان من القواطع ، حتى يعم نفعه ، بأن ينهل منه المتعبد والعالم ، ويرجع إليه المربى والواعظ : يستفيد منه فى درسه ، وخطبته ووعظه .

ــ وإن كان شرح الصدر لهذا الغرض من قبل ما يقارب التسع سنوات ، فقد حال دون الوصول

ـــ إليه مهمات وملمات ، حتى ظهر للكتاب ثنتان من الطبعات المحققات[1] لكن ذلك لم يثن العزم عن مدافعة العقبات ، لاختلاف الصنيع من تطويل الذيول والتعليقات ، والإفاضة فى تعداد المراجع مع إمكان الاستغناء ببعض المذكورات وغير ذلك مما يليق بالكتب الخصوصيات ، لا ما يقصد منه الحاجات العموميات .

فدونك ـــ أيها العابد الناسك والواعظ العالم ـــ كتاب الكبائر فى حلته الجديدة مزدانا بتحقيق وتهذيب وترتيب إليك بيانه :

أولا : التحقيق

وقد شمل الأغراض الآتية :

الأول : العناية بالنصوص القرآنية وذلك :

أ ـــ بمراجعتها مع الدلالة على مواضعها من سورها وجعل ذلك فى صلب الكتاب .

ب ـــ زيادة تفسير ما ترك الإمام الذهبى تفسيره من الآيات الكريمة ، وذلك بالنقل من كتب التفسير المعتمدة .

ج ـــ زيادة آيات يحتاج إليها السياق مع ضم تفسيرها إليها مثل :

١ ـــ الآية الأولى فى كبيرة الكبر والفخر والخيلاء صفحة (١٧) .

٢ ـــ الآيتين الأولى والثانية فى كبيرة الكذب الذى فيه حد أو إضرار صفحة (٢٦٥) .

الثانى : العناية بنصوص الأحاديث :

أ ـــ مراجعة جميع أحاديث الكتاب وضبطها لتوافق ما فى كتاب « رياض الصالحين » للنووى ، وكتاب « الترغيب والترهيب » للمنذرى ونقل ما يتعلق بشرح الغريب ودرجة الحديث منهما مع إضافة رقم الصفحة والجزء فى صلب الكتاب[2] اعتمادا على طبعة الشيخ رضوان محمد رضوان للأول ، والشيخ محمد منير الدمشقى للثانى .

ب ـــ وما لم يكن فى الكتابين السابقين فقد تم تخريجه وضبطه وعزوه إلى مصدره فى هامش الكتاب غالبا .

ج ـــ تصدير الأحاديث الضعيفة بصيغة « روى » مهملة عن نسبتها للنبى ﷺ مع التعليق المشتمل على برهان ضعفها فى الهامش أحياناً .

د ـــ إثبات أحاديث صحيحة بدلا من الأحاديث الضعيفة وذلك فى بضعة عشر موضعا ، مع زيادة قريب من هذا العدد من الأحاديث الصحيحه

---

(١) الأولى : طبعة مكتبة دار السلام بعناية الأستاذ عبدالرحمن فاخورى . والثانى : طبعة مكتبة دار الصابونى بتحقيق الأستاذ عبدالمحسن قاسم البزاز . وقد بذل كل من المحققين الفاضلين جهدا مشكورا لكنه زائد عما يحتاجه كتاب غرضه وعظ العوام وزجرهم .

(٢) وإنما أدخل ذلك فى صلب الكتاب تيسيرا على القارىء الذى ربما وجد عناء فى الرجوع إلى الهامش أو ظن الاستغناء عنه ، أو هاب النظر إليه ، مع ما فى ذلك من تطويل وزيادة حجم الكتاب .

هـ ــ توضيح ما نسب للنبى ﷺ من أقوال بذكر نص الحديث الدال على كل منها مع تخريجه والكلام على إسناده كما فى كبيرة اللعن ، وغيرها .

الثالث : العناية بنصوص الكتاب ، وذلك بالأمور الآتية :

أ ــ زيادات لتوضيح سياق الكلام وضعت بين قوسين معقوفين ونبه عليها فى هامش الكتاب غالباً .

ب ــ شرح غريب الكلمات والعبارات بالرجوع إلى كتب اللغة وغيرها .

ج ــ توجيه الفروع الفقهية بذكر مذاهب العلماء وأدلتهم إذا احتاج الأمر لذلك(١) .

د ــ مراجعة عبارات الكتاب وتوثيق نصوصه وإصلاح ما يلزم إصلاحه بالرجوع إلى المصادر كالزواجر وإحياء علوم الدين والأذكار وغيرها(٢) .

هـ ــ وكما تم نقل « فائدة فيها من كلام الناس ما هو كفر صرحت به العلماء » إلى كبيرة الشرك ، فقد أضيف إليها هوامش مبينة موضحة .

الرابع : استكمال موضع الخرم

فقد ختمت الكبيرة الثالثة والستون وهى كبيرة « الأمن من مكر الله »(٣) بعبارة : سئل الامام الشافعى رحمه الله تعالى . وابتدأ السياق فى صفحة جديدة بعبارة : ينادى مناد من قبل العرش ــ إلى أن قال ــ يا عبدى فما ظنك بى ؟ فيقول : يارب أن تعفو عنى .

مما يدل على انقطاع السياق وتغير الموضوع بحيث يغلب على الظن أن السياق الجديد من كبيرة أخرى هى « اليأس من رحمة الله » وقد صدق هذا الظن بمراجعة « الكبائر وتبيين المحارم »(٤) .

ــ وقد استكمل النص المنقوص آخر كبيرة « الأمن من مكر الله » ، بالرجوع إلى مناقب الشافعى للبيهقى ومختصر التذكرة للقرطبى . ثم ختمت الكبيرة بما يشبه المألوف والمعهود من ختام المصنف .

ــ وأما كبيرة « اليأس من رحمة الله » فقد ذكر فى مقدمتها من الآيات ما يمنع من القنوط ، ويحمل على الرجاء على ما فى سياق الزواجر(٥) ، مشفوعة بتفسيرها على النحو المطرد فى الكتاب ، ثم تبع ذلك ذكر أحاديث صحيحة بما يوازى المقدار الساقط ، وختمت بما وجد فى أصل المخطوطة(٦) .

ثانيا : التهذيب

ومقصوده ضم المسائل إلى نظائرها ، أو نقلها إلى المواضع المناسبة لها ، أو حذف بعضها للاستغناء عنه فتضمن الأمور التالية :

---

(١) كما فى الصفحات (٥٦ ، ٦٥ ، ١٠٣)

(٢) كما فى الصفحات (١٩١ ــ ١٩٢)

(٣) وهى فى هذا الكتاب برقم (٦)

(٤) الكبائر وتبيين المحارم (٣١٣ ، ٣١٤)

(٥) الزواجر (١١٣)

(٦) المعهود من صنيع ابن حجر الهيتمى ــ بالاستقراء ــ استقصاؤه بذكر جميع ما فى كتاب الكبائر ثم زيادة ما شاء بحيث يمكن تغليب الظن بأن ما سوى هذه الزيادة المعهودة هو من كتاب الذهبى .

الأول : نقل ما يتعلق بالرياء من كبيرة (الشرك بالله) إلى الكبيرة المختصة بالرياء .

الثانى : إعادة توزيع المادة العلمية للكبائر المختصة بالتهاون فى الصلاة وهى :
الكبيرة الرابعة : فى ترك الصلاة
الكبيرة الخامسة والستون : فى تارك الجماعة فيصلى وحده من غير عذر
الكبيرة السادسة والستون : فى الإصرار على ترك صلاة الجمعة من غير عذر[1]
حتى تحصل المناسبة بين العنوان والمضمون ، ويتحقق الوفاء بالغرض .

الثالث : نقل قول الخطابى المذكور فى آخر كبيرة السحر إلى كبيرة « تصديق الكاهن والمنجم » لكونه أليق بها .

الرابع : نقلت آخر فقرة فى كبيرة اللواط إلى كبيرة إتيان الكاهن .
وكذلك تغير موضع آخر كبيرة « الغلول من الغنيمة » إلى كبيرة « الظلم » .

الخامس : اشتملت كبيرة « التكذيب بالقدر » على (فائدة : فيها من كلام الناس ما هو كفر صرحت به العلماء) فناسب أن تنقل إلى كبيرة الشرك .[2]

السادس : نقل موضعين من صلب الكتاب إلى هامشه
الأول : هامش صفحة (٢٤٢)
والثانى : الأحاديث التى لم يمكن عزوها أو الاستدلال عليها فى « فصل فى جواز لعن أصحاب المعاصى غير المعينين » .

السابع : حذف فى مواضع من الكتاب يحسن التنبيه عليها مع بيان سببه

أولا : الآيات القرآنية

أ ــ اكتفى عن ذكر قوله تعالى : « **ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد** » فى كبيرة « قذف المحصنات » بما قبلها من الآيات وكذلك لعدم دلالتها على المقصود إلا بالواسطة .

ب ــ وقع فى كبيرة (الكذب فى غالب أقواله) سهو ترتب عليه ظن أن « ألا لعنة الله على الكاذبين » آية ، وأقرب ما فى التنزيل إلى سياقها قوله تعالى : « **ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين** » (آل عمران ٦١) ــ أو « **أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين** » (النور ٧) وهما لا شاهد فيهما ، فلذلك حذفت .

ج ــ ولما كان فى الاستدلال بقوله تعالى : « **قتل الخراصون** » على تحريم الكذب بعدٌ ناسب ألا تذكر .

د ــ ولم يذكر قوله تعالى : « **ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا** » فى كبيرة « أذى المسلمين وشتمهم » للاكتفاء بذكرها فى كبيرة (التسمع على الناس ما يسرون » .

(هـ) حذف من كبيرة (المكاس) ما ذكره الواحدى فى تفسير قوله تعالى : « **قل لا يستوى الخبيث والطيب** » لضعف إسناده .

(و) وأيضاً حذف من كبيرة (الاستطالة) ما ذكره الواحدى فى تفسير قوله تعالى « **واعبدوا الله**

---

(١) وهى فى كتابنا الكبيرة الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة على الترتيب .
(٢)) وهذا موافق لصنيع الهيتمى فى الزواجر (٣٨)

ولا تشركوا به شيئاً » لعدم مناسبته .(١)

ثانيا : الأحاديث النبوية

أ ــ ذكر الامام الذهبى فى كبيرة (غش الامام الرعية) حديثاً بلفظ : « **الامام العادل يظله الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله** » وهو رواية للحديث الصحيح بالمعنى ، وسقط سهواً .

ب ــ حذف من كبيرة « الكذب فى غالب أقواله » حديث « **إياكم والظن** ... » لانه لا يدل على التحذير من الكذب إلا بالواسطة أى فإذا كان الظن منهياً عنه لكونه كذباً فأولى أن يكون الكذب كذلك منهياً عنه .

ج ــ كما لم يذكر فى كبيرة (الكبر) حديث « **ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم المسبل** ... الخ » لذكره فى كبيرة (**اسبال الازار**) لكونه اليق بها .

د ــ حذفت من الأحاديث الضعيفة بضعة وثلاثون حديثاً لا يتعلق بذكرها غرض .

ثالثا : الآثار وأقوال السلف

أ ــ ذكر الذهبى فى كبيرة شرب الخمر قول ابن مسعود رضى الله عنه « إذا مات شارب الخمر فادفنوه ثم اصلبوه على خشبة ثم انبشوا عنه قبره ، فإن لم تروا وجهه مصروفا عن القبلة والا فاتركوه مصلوباً » فحذف من موضعه لتعذر تحقيق نسبته أولاً ولشناعته وعدم موافقة ما دل عليه لظواهر الشرع ثانيا .

ب ــ ذكر الذهبى فى كبيرة هجر الأقارب قول على بن الحسين لولده « يا بنى لا تصحبن قاطع رحم فانى وجدته ملعوناً فى كتاب الله فى ثلاثة مواضع » فبعد التقصى لم يوجد لعنه إلا فى موضعين الأول فى سورة القتال آية (٢٢) والثانى فى سورة الرعد آية (٢٤) .

رابعا : الحكايات

حذفت حكاية فى كبيرة عقوق الوالدين وهى الخاصة بعلقمة لكونها لا أصل لها .

ثالثا : الترتيب

وبه تحققت مطالب : إعادة الترتيب الخارجى ، وتنسيق التركيب الداخلى ، وتغيير الأسماء

أ ــ إعادة الترتيب الخارجى

ــ حصر الإمام الذهبى الكبائر فى سبعين كبيرة ، بناء على قول ابن عباس : « هى إلى السبعين أقرب » ورتبها مقدما الكبائر التى اشتمل عليها حديث أبى هريرة ــ رضى الله عنه ــ المرفوع ــ : « **اجتنبوا السبع الموبقات** .. » .

---

(١) وعبارته قال الواحدى : فى قوله تعالى « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا » أخبرنا أحمد بن محمد بن إبراهيم المهرجانى بإسناده عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : كنت رديف النبى ﷺ على حمار .

فقال : « يا معاذ » قلت : لبيك وسعديك يا رسول الله .. قال : « هل تدرى ما حق الله على العباد ، وما حق العباد على الله ؟ » .. قلت : الله ورسوله أعلم قال : « فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ، ولا يشركوا به شيئا ، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئا » أهـ حيث خلا عن ذكر شىء يتعلق بالاستطالة والحديث صحيح . رواه البخارى (٧ / ٢١٧) ، (٨ / ٧٤) .

فكانت كبيرة الشرك أولاها ، ثم كبيرة قتل النفس ، ثم كبيرة السحر وأما أكل مال اليتيم ففى الكبيرة الثالثة عشرة ، وقبلها أكل الربا ، والتولى يوم الزحف فى الكبيرة الخامسة عشرة ، .وقذف المحصنات فى الكبيرة الحادية والعشرين .

ثم صار سرد الكبائر ـــ بعد ذلك ـــ على غير قانون معروف مما يصعب معه الاهتداء إلى مواضع قضايا الكتاب .

وتوسع الإمام ابن حجر الهيتمى ـــ فى كتابه (**الزواجر عن اقتراف الكبائر**) ـــ فاجتمع له فى حصر الكبائر سبع وستون وأربعمائة كبيرة .(١)

ورتب الهيتمى كتابه على مقدمة فى تعريف الكبيرة وبابين جعل أحدهما : للكبائر الباطنة (٢) وما يتبعها مما ليس له مناسبة بخصوص أبواب الفقه .

قال(٣) والثانى فى الكبائر الظاهرة ، وأرتب هذه على ترتيب أبواب فقهنا معشر الشافعية لما فى ذلك من تيسير الكشف عليها فى محالها اهـ

وقد أعيد ترتيب كتابنا هذا ليوافق ترتيب « الزواجر » ما عدا كبيرة « أذية أولياء الله » فقد تبعت كبيرة « أذى الجار » وكبيرة « أذى المسلمين » للتناسب البين بينهما . فناظر الباب الأول من « الزواجر » : الكبائر من الأولى حتى الحادية عشرة ، وكان بقية الكتاب للكبائر الظاهرة .

ب ـــ تنسيق التركيب الداخلى

وقد أعيدت صياغة المادة العلمية لكل كبيرة بحيث أصبحت كلها على نسق واحد : يبدأ بالآيات الكريمة التى تتعلق بالغرض ، ثم بالأحاديث الصحيحة ، ثم بأقوال الصحابة والسلف ، ثم بالأحاديث الضعيفة وقد صدرت بكلمة « روى » ، وأهمل عزوها للنبى صلى الله عليه وسلم دفعا لتوهم صحتها مع التعليق عليها أحيانا .أما الحكايات والمواعظ والأشعار ، فقد أخرت لموضعها من الائتناس بها .

جـ ـــ تغيير الأسماء

وكذلك كانت تسمية الإمام ابن حجر الهيتمى لعناوين الزواجر أدق وأدل على المقصود فلم يكن بد من الاستعانة بها والاستفادة منها ، حتى نال التغيير بضعا وعشرين كبيرة .

ـــ فبينما سمى الذهبى الكبيرة الأولى « الشرك بالله » وضمنها الكلام على نوعيه الأصغر والأكبر ، وقد اختص الرياء ـــ وهو من الشرك الأصغر ـــ بكبيرة منفردة فالكبيرة الأولى سميت هنا « الشرك الأكبر » تمييزا عن الشرك الأصغر الذى هو الرياء الذى اختص الكلام عليه بالكبيرة الثانية فى الترتيب .

---

(١) دعاه إلى ذلك ما تفاحش من ظهور الكبائر ، وعدم أنفة الأكثر عنها فى الباطن والظاهر ، وأن أبناء الزمان وأخوان اللهو والنسيان قد غلبت عليهم دواعى الفسوق ، والخلود إلى أرض الشهوات والعقوق ، والركون إلى دار الغرور ، والإعراض عن دار الخلود ، ونسيان العواقب ، وعدم المبالاة بالمعائب ، حتى كأنهم أمنوا عقاب الله ومكره ، ولم يدروا أن ذلك الإمهال إنما هو ليحق عليهم قهره . (٥ ـــ ٦) الزواجر .

(٢) قال الهيتمى : وقدمتها لأنها أخطر ، ومرتكبها أذل العصاة وأحقر ، ولأن معظمها أعم وقوعا ، وأسهل ارتكاباً ، وأمرُّ ينبوعاً ، فقلما ينفك إنسان عن بعضها ، للتهاون فى أداء فرضها ، فلذلك كانت العناية بهذا القسم أولى ، وكان صرف عنان الفكر إلى تلخيصه وتحريره أحق وأحرى .

ولقد قال بعض الأئمة : كبائر القلوب أعظم من كبائر الجوارح ، لأنها كلها توجب الفسق ، والظلم ، وتزيد كبائر القلوب بأنها تأكل الحسنات ، وتوالى شدائد العقوبات . ولما ذكر بعض الأئمة الكبائر الباطنة وأوصلها إلى أكثر من ستين .

قال : والذم على هذه الكبائر أعظم من الذم على الزنا والسرقة والقتل وشرب الخمر لعظم مفسدتها وسوء أثرها ودوامه ، فإن آثارها تدوم بحيث تصير حالا للشخص ، وهيئة راسخة فى قلبه ، بخلاف آثار معاصى الجوارح ، فإنها سريعة الزوال بمجرد الإقلاع مع التوبة والاستغفار والحسنات الماحية والمصائب المكفرة « إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين » . ا هـ (٣٤) الزواجر .

(٣) الزواجر (٦)

ـــ وسمى الذهبى الكبيرة الرابعة « ترك الصلاة » فأوهم شمول كل ترك ولو نسيانا ويزول الوهم بتسميتها « تعمد ترك الصلاة » .

ـــ وخصصت الكبيرة الثانية عشرة للربا ، فعدلت إلى « أكل الربا » إذ هو فعل المكلف الذى يوصف بالكبيرة .

ـــ وتبعا للهيتمى تغيرت أسماء الكبائر الآتية :

ـــ الكذب فى غالب أقواله إلى الكذب الذى فيه حد أو إضرار .

ـــ الخيانة إلى الخيانة فى الأمانة .

ـــ أذية عباد الله والتطول عليهم إلى أذية أولياء الله لاندراج معنى التطول فيها .

ـــ الإصرار على ترك صلاة الجمعة إلى الإصرار على ترك صلاة الجمعة من غير عذر .

ـــ ولما كان التعبير بالمصدر الصريح أخصر استبدلنا عنوان « قتل الإنسان نفسه » بعنوان « أن يقتل الإنسان نفسه » .

ـــ تغير من عناوين الكبائر ما كان على معنى اسم الفاعل أو صياغته ، إذ أنه فى الحقيقة مرتكب الكبيرة وليس عينها ؛ ولذا استبدل عنوان (جباية المكوس) ، بعنوان (المكاس) .

* (والظلم فى القضاء) ، بـ (القاضى السوء) .

* (والدياثة والقيادة بين الرجال والنساء) بـ (الديوث) .

* (ورضا المطلق بالتحليل ، وطواعية المرأة المطلقة عليه ، ورضا الزوج المحلل به) بـ (المحلل والمحلل له) .

* و (المن بالصدقة) بـ (المنان) . * و (النميمة) بـ (النمام) .

* و (تبرؤ الإنسان من نسبه) ، بـ (من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم) .

* و (ترك صلاة الجماعة من غير عذر) بـ (تارك الجماعة فيصلى وحده من غير عذر) .

* و (الدلالة على عورات المسلمين) بـ (من جس على المسلمين ودل على عوراتهم) .

وبعد

فقد استغرق إخراج هذا الكتاب أوقاتاً طويلة على مدى سنين عديدة وتكررت فيه المراجعات والمقابلات رغبة فى تحرير نصه وتقريب قصده ومع ذلك لم يخل من أخطاء يرى القارىء بعضها فى التصويب والاستدراك والبعض الآخر موكول إلى فطنة القارىء .

وما أحسن ما قال العماد الاصبهانى[1] : (**إنى رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً ـــ فى يوم ـــ إلا قال ـــ فى غده ـــ : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر**) .

أسأل الله الكريم أن ينفع بهذا الكتاب مؤلفه ومحققه ومن ساعد فيه ومن سعى فى نشره ، والحمد لله رب العالمين .

د . أسامة محمد عبدالعظيم حمزة

القاهرة ـــ جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ

---

(١) الكاتب الوزير المؤرخ العلامة أبو عبد الله محمد بن محمد بن حامد الاصبهانى مولده سنة ٥١٩ هـ اتقن الفقه والخلاف والعربية وصنف التصانيف منها خريدة القصر وجريدة العصر وديوان الرسائل ، البرق الشامى فى التاريخ وفاته سنة ٥٩٧ هـ .
شذرات الذهب (٣٣٢/٤) ـــ كشف الظنون (٧٠١) ـــ هدية العارفين (١٠٥) .